الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/24/4(Part I)
17 April 2006
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الدورة الرابعة والعشرون
بيروت، ٨-١١ أيار/مايو ٢٠٠٦

البند ٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

قضايا السياسة العامة في منطقة الإسكوا

التحديات الجديدة في المنطقة وأثرها على عمل الإسكوا

تقرير اجتماع خبراء رفيع المستوى حول دور الإسكوا في خدمة دول المنطقة حتى عام ٢٠١٠ بيروت، ٢٤ و٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦

موجز

تناول اجتماع الخبراء رفيع المستوى حول دور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في خدمة دول المنطقة حتى عام ٢٠١٠، التحديات والفرص التي تواجه دول المنطقة، ودور اللجنة في مواجهة واستثمار هذه التحديات والفرص، في ضوء الاتجاهات العالمية والإقليمية الراهنة، وذلك من أجل وضع تصور عملي وعلمي للقضايا التي يمكن للجنة أن تركز عليها، عبر دمجها في برنامج عملها، أو من خلال إنشاء آليات جديدة كفيلة بتناول القضايا والأولويات المطروحة.

وتركزت المناقشات على إعادة الهيكلة التنظيمية والبرنامجية للإسكوا، وانعكاسات قرارات القمة العالمية لعام ٢٠٠٥، واحتياجات دول المنطقة ودور الإسكوا حتى عام ٢٠١٠ في مجالات التكامل الإقليمي العربي والمياه والطاقة والتكنولوجيا والعولمة (القضايا التجارية والاقتصادية) والسياسات الاجتماعية.

واختتم الاجتماع بتوصيات أساسية عامة، وأخرى متعلقة بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية. كما تطرقت هذه التوصيات إلى تفعيل مشاريع التكامل الإقليمي وبناء مؤسسات الدولة والمجتمع، وإلى دور الإعلام العربي.

ورغم أن عدداً من التوصيات والاقتراحات يتعدى نطاق اختصاص وولاية عمل الإسكوا، فقد رأت الأمانة التنفيذية تقديم كامل التوصيات والاقتراحات إلى الدول الأعضاء، لما تمثله من حزمة متكاملة تستهدف مواجهة تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، ويستلزم تنفيذها استثمار كافة الطاقات والآليات المتوافرة لدى دول المنطقة وفق أولوياتها، وهو ما ترحب الإسكوا بالمساهمة فيه وفق نطاق عملها وإمكانياتها.

وأكد المجتمعون أن أولويات المنطقة التي تبنتها الإسكوا في عام ٢٠٠٢ ما زالت قائمة وهي: المياه والطاقة، والعولمة، والتكامل الإقليمي، والتكنولوجيا، والسياسات الاجتماعية، بالإضافة إلى المواضيع المشتركة بين البرامج وهي توفير الإحصاءات، وتمكين المرأة، وقضايا الدول التي تعاني من النزاعات.

مقدمة

١- بدعوة من الإسكوا عقد اجتماع الخبراء رفيع المستوى حول دور الإسكوا في خدمة دول المنطقة حتى عام ٢٠١٠ بهدف استشراف آراء خبراء ومفكرين ومسؤولين عرب حول التحديات والفرص التي تواجه دول المنطقة، وحول دور الإسكوا في مواجهة واستثمار هذه التحديات والفرص، في ضوء الاتجاهات العالمية والإقليمية الراهنة، بما في ذلك وثيقة نتائج القمة العالمية لعام ٢٠٠٥.

أولاً- التوصيات

٢- تداول المشاركون في عدد من التوصيات الضرورية لدفع عجلة التنمية والتكامل الإقليمي في المنطقة. وطلبوا إلى الإسكوا أخذ المبادرة لتوجيه هذه التوصيات إلى كل من يعنيهم الأمر، وكذلك العمل على تنفيذ الممكن منها ضمن برامجها، بالتعاون مع كافة الهيئات والمؤسسات التي تبدي الاستعداد للعمل في هذا المجال، وبشكل خاص مؤسسات منظومتي الأمم المتحدة والجامعة العربية ذات العلاقة، إلى جانب الهيئات والمؤسسات الوطنية في كل بلد عربي، على كل من المستويين الأهلي والحكومي. وأكد المشاركون على ترابط القضايا الأساسية التي تواجه العالم اليوم، وتواجه المجتمعات العربية بشكل خاص، وهي: التنمية المستدامة والأمن وحقوق الإنسان.

ألف- التوصيات العامة

٣- إقامة مرصد عربي-إقليمي تكون مهمته الأساسية بلورة مؤشرات قياسية لمختلف القضايا المتعلقة بالتنمية والأمن وحقوق الإنسان في المنطقة العربية، إلى جانب جمع المعطيات الضرورية لمتابعة تطور هذه المؤشرات بشكل منتظم في المنطقة العربية، وإصدار التقارير الدورية عن ذلك، على أن تشمل هذه المؤشرات ما يلي:

(أ) القضايا المثيرة للتوترات والنزاعات الداخلية والإقليمية والدولية، بما في ذلك الخلافات السياسية والعرقية والدينية والاجتماعية، وكذلك التوترات المجتمعية الداخلية في كل بلد عربي، بالإضافة إلى قضايا حقوق الإنسان، وانتقال العمالة غير المشروعة، والنزاعات حول المياه المشتركة، وغيرها؛

(ب) العوامل المؤثرة في التنمية المستدامة في كل بلد عربي وعلى مستوى المنطقة العربية؛

(ج) العوامل المؤثرة في المشاركة والمواطنة وقضايا تنمية القدرات المؤسسية والقيادية للهيئات الحكومية والأهلية على المستوى الوطني والإقليمي؛

٤- وفي هذا المجال نصح المشاركون الهيئات والمؤسسات الوطنية ذات العلاقة في كل بلد من بلدان المنطقة بإقامة مراصد وطنية تمتلك القدرات البشرية المتخصصة القادرة على جمع ما يلزم من معطيات اقتصادية واجتماعية على الصعيد الوطني، بالتعاون الوثيق مع المرصد العربي/الإقليمي.

٥- صياغة نظريات متكاملة للتنمية المستدامة في ظل ظروف عدم الاستقرار وعدم التيقن التي تسود في المنطقة والتي من المرجح أن تستمر في المدى المنظور، وإدماج هذه النظريات في أعمال كافة الأطراف الوطنية والإقليمية ذات العلاقة عند صياغة خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وترجمة هذه الخطط إلى برامج عمل واقعية، بحيث تتضمن هذه الخطط والبرامج مؤشرات يمكن قياسها وتحليلها لكي تؤخذ بعين الاعتبار عوامل التوتر وعدم الاستقرار. وفي هذا الإطار، أكد المشاركون على ضرورة تنمية الوعي بالمواطنة ومسؤولية مشاركة المجتمع المدني في اتخاذ القرارات وفي صياغة خطط التنمية وبرامجها، على كافة المستويات داخل كل بلد، وعلى المستوى الإقليمي. كما أكدوا على أهمية بلورة مؤشرات عملية لمراقبة وقياس تطور الوعي بالمواطنة وتطور مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في مختلف قضايا التنمية.

٦- صياغة رؤية عربية مشتركة للتنمية المستدامة الشاملة للسنوات العشرين المقبلة بعنوان: "المنطقة العربية للعام ٢٠٢٥"، على أن تراعي هذه الرؤيا نواتج ومؤشرات التوصيتين الواردتين في الفقرتين ٣ و٤ أعلاه، وبشكل خاص ظروف عدم الاستقرار في المنطقة.

باء- التوصيات على الصعيد الاقتصادي

٧- إعداد دراسات شاملة للتنمية الاقتصادية في المنطقة، وترجمتها إلى برامج عمل واضحة ولفترات زمنية محددة، لكل من القطاعين الخاص والعام، وذلك من أجل الاستفادة الفعالة من الفرصة المستجدة الناتجة عن الزيادة الملحوظة في مداخيل النفط والغاز، وتراكم رساميل عربية كبيرة من هذه المداخيل، بحيث يصار إلى استثمارها في المنطقة إذا توافرت لها الفرص، بدلاً من استثمارها في الخارج. وأكد المشاركون ضرورة أن تأخذ الدراسات ومشاريع الاستثمار بعين الاعتبار تسهيل انتقال الاقتصادات العربية والمجتمعات العربية إلى مسارات الاقتصاد الجديد وإقامة مجتمعات مبنية على المعرفة، بعيداً عن مسارات الاقتصاد الريعي الذي يسود في المنطقة، وأن تركز برامج التنمية على المواضيع التالية:

(أ) تنويع الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية في المنطقة العربية، بحيث يمكن تعظيم الاستفادة من الموارد المالية والبشرية المتوافرة، وبحيث تتجه بشكل أساسي نحو تلبية الاحتياجات الملحة في الأسواق العربية، محلياً وإقليمياً، مع السعي إلى الاستفادة القصوى من النفط والغاز كمصادر للطاقة وكمواد أساسية في مدخلات التصنيع؛

(ب) توجيه الاستثمارات العربية للتوظيف في الأنشطة ذات الطلب الواسع في المنطقة العربية، خصوصاً في كل ما يتعلق بالطاقة والموارد المائية، ومن ذلك:

(١) مشاريع تحلية المياه ومعالجتها على كافة المستويات، إلى جانب المشاريع المائية الكبرى مثل السدود وقنوات الري وصيانة الآبار الجوفية وغيرها، على أن يتضمن ذلك مشاريع الاستثمار في الموارد المائية المشتركة، وخاصة المياه الجوفية؛

(٢) مشاريع الاستثمار المتعلقة بالنفط والغاز، في كافة المراحل، من الاستخراج إلى الاستهلاك، بما في ذلك تطوير واستخدام التقنيات الأنظف للوقود الأحفوري، وشبكات التوزيع والربط الوطنية والإقليمية للنفط والغاز والطاقة الكهربائية.

٨- إعداد الدراسات التكنولوجية والاقتصادية المفصلة للاستثمار في إقامة شبكات عربية للاتصالات والمعلومات، بحيث تتوافر الفرصة لكل مواطن عربي للارتباط بهذه الشبكات والاستفادة مما توفره من فرص تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية، ومن أجل تعزيز الروابط العملية بين الأسواق العربية. وفي هذا المجال أكد المشاركون على القيمة الاقتصادية العالية - والتي ما زالت مهملة - للصناعات الرقمية المتعلقة باللغة العربية، سواء في مجال البرمجيات المعربة أو في مجال صناعة المحتوى العربي على الإنترنت، وهي مجالات ذات قيمة مضافة عالية للاستثمارات العربية الخاصة.

٩- إعداد الدراسات العلمية والعملية، التي تهدف إلى تشجيع المؤسسات الاقتصادية والإنتاجية العربية على الاندماج فيما بينها أو التشبيك والتعاون المؤسسي، والترويج لنتائج هذه الدراسات، وذلك بهدف إنشاء مؤسسات عربية اقتصادية وإنتاجية كبيرة، تكون قادرة على مواجهة المؤسسات الكبرى متعددة الجنسيات، لمواكبة متطلبات العولمة وانفتاح الأسواق. وفي هذا المجال أكد المشاركون على الدور الحيوي والفعال الذي يمكن لاتحاد المصارف العربية أن يلعبه، إلى جانب بنوك التنمية العربية وغيرها من المؤسسات الاقتصادية ذات العلاقة، لدفع عمليات الاندماج والتشبيك بين المؤسسات العربية وتوسيع قدراتها من أجل الاستفادة الفعالة من تراكم الرساميل العربية الخاصة في المنطقة وفي الخارج.

جيم- التوصيات على صعيد السياسات الاجتماعية

١٠- صياغة سياسات اجتماعية متكاملة، تترجم إلى برامج عملية قابلة للتنفيذ ولقياس النواتج، وذلك بالاعتماد على نظريات علم الاجتماع الحديث ومناهجه، وبوجه خاص على مناهج الدراسات الاستشرافية المستقبلية التي تعطي تقديرات محددة لتداعيات بدائل السياسات الاجتماعية المقترحة. وفي هذا الإطار متابعة القضايا التالية بشكل خاص:

(أ) الفقر ومسبباته بكل أبعادها؛
(ب) البطالة المتزايدة والبطالة المقنعة، خاصة بين الشباب وخريجي الجامعات؛
(ج) حماية المرأة وتمكينها، وتسهيل وتفعيل مشاركتها في الاقتصاد الوطني؛
(د) حماية الأطفال والمسنين والمعوقين وغيرهم من الفئات المهمشة.

١١- إعداد دراسات اجتماعية وثقافية وتربوية شاملة لمناهج التعليم بمختلف مراحله في المنطقة بهدف تحديد العجز والنقص في هذه المناهج، وخاصة في ما يتعلق بالوعي بالمواطنة والتكنولوجيا الحديثة وترابط القضايا الاجتماعية بالقضايا الاقتصادية، والطلب إلى الجهات المختصة ترجمة هذه الدراسات إلى برامج عملية لتطوير المناهج التربوية لتواكب المستجدات العالمية في مختلف المجالات.

١٢- إعداد دراسة معمقة توضح البعد الاقتصادي والاجتماعي للاستفادة من مستجدات التكنولوجيا، باعتبار التكنولوجيا "نسقاً اجتماعياً" في المقام الأول، يرتبط بشكل مباشر بمناهج التعليم وما يمكن أن تولده لدى الناشئة من ثقافة تدعو إلى الفضول العلمي والتكنولوجي وإلى الإبداع والابتكار.

١٣- دعوة المؤسسات الحكومية والأهلية في كل دولة عربية إلى التنسيق فيما بينها عند صياغة السياسات والبرامج الاجتماعية، بحيث تسعى إلى نقل التجارب الناجحة، الإقليمية والدولية، في مجال السياسات الاجتماعية، واقتباس المناسب منها وتطويعها للخصائص المحلية، ضمن الإمكانات المتوافرة.

دال- التوصيات المتعلقة بالتكامل الإقليمي

١٤- إعداد دراسات علمية معمقة عن التجارب السابقة في التكامل الإقليمي في المنطقة، الناجحة منها والفاشلة، لتشخيص عناصر الفشل والنجاح السياسية والاقتصادية والاجتماعية على كل من الأصعدة الداخلي والإقليمي والدولي، بما يساعد على فهم العوامل المؤثرة في مسيرة التكامل الإقليمي العربي. ولا بد أن تشمل هذه الدراسات تجارب التكامل الثنائي (مصر والجمهورية العربية السورية مثلاً) ودون الإقليمي (مجلس التعاون الخليجي) وغيرها، لتحديد بدائل لمسارات التكامل قد تكون أكثر نجاحاً من حيث اكتمال عناصرها.

١٥- إعداد دراسات معمقة ومفصلة لاتفاقات تحرير التجارة (الثنائية أو متعددة الأطراف) بين الدول العربية وفيما بينها أو بينها وبين دول أجنبية، ودراسة مدى تأثير هذه الاتفاقات على التنمية المستدامة في كل دولة، وكذلك تأثيرها على مسيرة التكامل الاقتصادي العربي.

١٦- دعوة الدول العربية غير الأعضاء في الإسكوا إلى المشاركة في جميع أنشطتها بصفة دائمة، والبحث عن بدائل مؤسسية مقبولة لاستمرار هذه المشاركة ضمن ما تسمح به منظو[illegible] الأمم المتحدة.

هاء- التوصيات بشأن بناء مؤسسات الدولة والمجتمع

١٧- وضع دراسات حول التجارب العالمية للشراكة التشاورية ثلاثية الأبعاد، (بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص)، في صياغة السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية،

والاستفادة في هذا الإطار من تجربة الإسكوا خلال الإعداد للمنتدى العربي الدولي لإعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأن تتضمن هذه الدراسات صيغاً علمية وعملية للتشاور والتنسيق وتقسيم الأدوار، بما يرفع من فعالية التشاور في جهود التنمية بشكل عام، بالإضافة إلى نقل التجارب الناجحة في هذا المجال في المنطقة العربية وخارجها، وبحث كيفية الاستفادة المباشرة منها.

١٨- إعداد برامج لتنمية القدرات المؤسسية للمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني العربية، بما في ذلك دورات تدريب عملية ونقل تجارب عالمية ناجحة.

١٩- العمل على زيادة التنسيق بين منظمات التنمية الدولية ومؤسسات تمويل التنمية الأجنبية العاملة في المنطقة، وإعداد برامج تدريب لمؤسسات المجتمع المدني العربية لرفع قدراتها التفاوضية مع مؤسسات التمويل الخارجية. وكذلك إعداد برامج عملية لتشبيك المؤسسات الوطنية أولاً مع مؤسسات أخرى في المنطقة العربية ثم على الصعيد العالمي، لتوسيع آفاق المؤسسات العربية وتسهيل علاقاتها مع المؤسسات الدولية. وتجدر الإشارة هنا إلى عدد من التجارب الناجحة التي قامت بها الإسكوا في هذا المجال، مثل شبكات المؤسسات الوطنية للمياه والطاقة وغيرها.

واو- التوصيات في مجال الإعلام

٢٠- إعداد دراسات علمية حول دور الإعلام العربي، المقروء والمسموع والمرئي، في رفع وعي المواطن العربي بالقضايا التنموية المؤثرة في تطوير المجتمع، وبمفهوم المواطنة، وحق المشاركة في اتخاذ القرار. ودعوة مؤسسات الإعلام العربية، ومؤسسات المجتمع المدني العربية، إلى بلورة برامج للنشاط التفاعلي فيما بينها من أجل تعزيز تأثير النشاط الإعلامي في مختلف مجالات نشاط المجتمع المدني.

ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة

ألف- انعكاسات وثيقة نتائج مؤتمر القمة العالمية لعام ٢٠٠٥

٢١- تم تقديم ورقة بعنوان "انعكاسات وثيقة نتائج مؤتمر القمة العالمية لعام ٢٠٠٥ وغيرها من الاتفاقيات العالمية على دور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)"، التي بلورت إطاراً لعمل الأمم المتحدة المستقبلي في ما يخص التحديات العالمية والإقليمية والوطنية، وأكدت على ارتباط قضايا حقوق الإنسان والأمن والتنمية ببعضها ارتباطاً عضوياً، وعلى أهمية المؤتمرات التي تنظمها الأمم المتحدة في تعبئة المجتمع الدولي على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، والميزة المقارنة للأمم المتحدة في تشجيع أهداف التنمية ووضعها كأولوية على الأجندة العالمية.

٢٢- كما أوضحت الوثيقة المذكورة أن من الأهداف الاستراتيجية للجان الإقليمية معالجة التباينات القائمة بين الدول/المناطق، وتشجيع مشاريع التكامل الإقليمي والأنشطة المشتركة على المستوى الإقليمي في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومسائل الأمن والسلم. وتتمتع اللجان الإقليمية بعدد من الميزات المقارنة حيث تشتمل على خبرات ومعرفة متراكمة في القضايا المتعلقة بمناطق تواجدها، وتشكل منتديات

حيادية لتبادل الخبرات في السياسات الوطنية حول مسائل التنمية ذات الاهتمام المشترك، ولإقامة نقاشات حول السياسات الإقليمية المتعلقة بمسائل التنمية، وهي تتمتع بصلاحية قوية للدعوة إلى عقد الاجتماعات.

٢٣- وتلا عرض هذه الورقة مناقشة عامة، أثار خلالها المشاركون عدداً من النقاط، أبرزها:

(أ) إمكانية توسيع دور اللجان الإقليمية لتشمل القضايا السياسية والأمنية وحقوق الإنسان؛

(ب) دور الأمم المتحدة الأساسي في المساعدة على مكافحة أسباب الإرهاب عن طريق بلورة مشاريع لمواجهة الفقر والبطالة، على سبيل المثال، وتنفيذها؛

(ج) ضرورة قيام اللجان الإقليمية ببلورة آلية أكثر فاعلية للتنسيق، بحيث تشمل استراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية؛

(د) ضرورة تحليل الوثيقة من منظور أولويات المنطقة، والنظر في تقليص برنامج العمل بغية تركيز الموارد المتاحة على القضايا ذات الأولوية والمسائل ذات التأثير المرتفع؛

(هـ) الحاجة الماسة إلى بناء القدرات وتنميتها في مجال رصد التقدّم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(و) الإقرار بالدور المميز للطاقة في المنطقة، ودراسة كيفية استخدام عائدات النفط على أحسن وجه لتلبية احتياجات التنمية الحالية والمستقبلية؛

(ز) ضرورة تكوين منظور إقليمي بشأن مسائل أمن الطاقة العالمية، وخاصة في المسائل التي تتعلق بأمن الطلب، وهو أمر في غاية الدقة بالنسبة إلى الدول المصدرة للنفط والغاز، كما هو أمن العرض بالنسبة إلى الدول المستهلكة للنفط؛

(ح) ضرورة وضع استراتيجية للإصلاح السياسي تؤدي إلى إبرام عقد اجتماعي جديد بين الدولة ومواطنيها في المنطقة العربية؛

(ط) الحاجة إلى صياغة رؤية استراتيجية مبنية على أساس سياسات ثقافية واقتصادية واجتماعية متكاملة، من شأنها أن تبيّن الصورة المرجوة للمنطقة في السنوات العشرين القادمة.

باء- التكامل الإقليمي العربي: احتياجات دول المنطقة ودور الإسكوا حتى عام ٢٠١٠

٢٤- قدمت ورقة بعنوان "احتياجات المنطقة ودور الإسكوا في التكامل الإقليمي العربي حتى عام ٢٠١٠"، تضمنت عرضاً لأهم التحديات التي تواجه مشروع التكامل الإقليمي العربي في القرن الحادي والعشرين، من

ضمنها غياب الفاعل الإقليمي والنصير الدولي لهذا المشروع، وتدني مستوى الالتزام بالمقررات والسياسات ذات التوجه الإقليمي، إضافة إلى النزاعات والحروب والاحتلالات وغيرها من التحديات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وعلى عكس الانطباع الشائع، تؤكد تجارب التكتلات الإقليمية في مناطق أخرى من العالم أن التكتل الإقليمي لا يقترن دوماً بالديمقراطية، إلا أن مشاريع التكتل الإقليمي تحقق تطوراً مهما عندما تعتمد النظام الديمقراطي.

٢٥- وأشارت الورقة إلى أن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية تستطيع أن تلعب دوراً إيجابياً في دفع مشروع التكتل الإقليمي العربي إلى الأمام، إضافة إلى المساهمة في إيجاد فاعل إقليمي ونصير دولي لهذا المشروع، حيث يمكن الاستفادة من تجارب عربية سابقة، ومن نماذج التكتلات الإقليمية في نواح أخرى من العالم. وبشكل عام، فإن تعزيز التعاون الإقليمي العربي يمكن أن يستفيد من المميزات الاستراتيجية التي تتصف بها الأمم المتحدة وهيئاتها، ومنها الإسكوا، وذلك كمنابر قادرة على التوفيق بين موجبات الالتزام بالمصالح والأهداف الدولية والإقليمية، وتمثيل الإرادة الدولية والتعبير عن حاجات المنطقة العربية وتطلعاتها في آن واحد، ولأنها منظمات تركز على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي للقضايا في الوقت نفسه.

٢٦- وتلا عرض هذه الورقة مناقشة عامة، أثار خلالها المشاركون عدداً من النقاط، أبرزها:

(أ) ضرورة الاستفادة من الوفرة المالية القادمة إلى المنطقة مع الزيادة الملحوظة في مداخيل النفط، حتى لا تتكرر خسارة فرص التنمية التي حدثت في السبعينيات والثمانينيات؛

(ب) التنبه إلى وجود ثقافة ناشئة كبيرة نسميها "الثقافة المضادة"، وهي ظاهرة إقليمية، يجب العمل على التنبؤ بتطورها وتشجيعها، والاستفادة منها؛

(ج) صعوبة الفصل بين الاقتصاد والسياسة، خصوصاً في دول تعتمد مركزية التخطيط لإدارة القرار السياسي؛

(د) ضرورة إيجاد مصلحة اقتصادية وسياسية لدى حكومات الدول الأعضاء في دعم التعاون الإقليمي والعمل على إنجازه؛

(هـ) ضرورة إيجاد جهاز لتدريب مؤسسات القطاع الخاص وكوادرها وتوعيتها، خصوصاً على مستوى الشباب، وتهيئة قيادات شبابية في الدول العربية مدربة على أرفع المستويات في مختلف المجالات.

جيم- المياه والطاقة

٢٧- استعرضت الورقة المقدمة بعنوان "التنمية المستدامة في دول الإسكوا: قضايا المياه والطاقة"، التحديات التي تواجه هذين القطاعين والسياسات والبرامج المطلوب بلورتها في هذا المجال. فمنطقة الإسكوا تعتبر من أكثر المناطق جفافاً في العالم، وقد تفاقمت مشكلة شح المياه فيها في السنوات الأخيرة نتيجة الزيادة السكانية المطردة وتعاظم الهجرة من الأرياف إلى المجتمعات الحضرية، وغياب الإجراءات والآليات

الفعالة التي تنظم استغلال الموارد المائية الموجودة. ويواجه هذا القطاع في منطقة الإسكوا عدداً من التحديات المتعلقة بالموارد المائية والسياسات وقضايا الأمن والسلم، وذلك على الرغم من الخطوات التي اتخذها العديد من دول المنطقة في هذا المجال. ويشكل التخطيط والتنسيق وترشيد استعمال المياه، إضافة إلى البحث العلمي وتطوير القدرات الذاتية والمؤسسية، أولويات العمل في قطاع المياه في هذه المنطقة.

٢٨- أما قطاع الطاقة، فيؤدي دوراً هاماً في دول الإسكوا كمصدر لعائدات النفط والغاز، وكذلك لتلبية احتياجات الطاقة اللازمة للتنمية المستدامة. كما يخدم هذا القطاع كافة القطاعات الإنتاجية والاقتصادية الأخرى. وقامت غالبية دول المنطقة بمراجعة سياساتها وبرامجها المتعلقة بالطاقة وأدرجت واحدة أو أكثر من السياسات والبرامج الهادفة إلى ترشيد الطاقة وتحقيق التنمية المستدامة وذلك بمشاركة القطاع الخاص. إلا أن التقدم المحرز في أي من هذه البلدان غير كاف وما يزال يتطلب جهوداً إضافية في كل المجالات ذات الصلة. وعلى الرغم من وجود تحديات كبيرة أمام استغلال أفضل لهذا القطاع، إلا أن الفرص المتاحة متعددة ومتشعبة وغير بعيدة المنال، بما في ذلك الفرص المتاحة لدول المنطقة، للتكامل فيما بينها، وللتعاون مع الدول الأخرى في مجال نقل وتوطين تكنولوجيا الطاقة البديلة.

٢٩- وتلا عرض هذه الورقة مناقشة عامة، أثار خلالها المشاركون عدداً من النقاط أبرزها:

(أ) ليس هناك منطقة في العالم يرتبط مصيرها بمصادر طبيعية ناضبة كالمنطقة العربية، في الطاقة والمياه، حيث هناك ارتباط كبير بين المياه والطاقة، عملياً وهندسياً واستراتيجياً. ففي دول الخليج مثلاً تشكل التحلية المصدر الأساسي للمياه، وتتطلب كميات هائلة من الطاقة؛

(ب) هناك خلل كبير في ميزان المصالح وميزان القوى العالمية والإقليمية، وتخضع علاقات الطاقة والمياه لذلك. وتظهر في هذا السياق ضرورة التنسيق بين الدول العربية للمطالبة بحقوقها في الموارد المائية وفي الطاقة؛

(ج) يمكن للإسكوا أن تساعد دول المنطقة عبر المساهمة في تنمية القدرات الوطنية لوضع الخطط والبرامج الوطنية والإقليمية في مجال الإدارة المتكاملة للمياه، والتوعية بخصوص استخدام التكنولوجيا الأفضل للتقليل من كمية استخدام المياه في قطاع الزراعة، لما لهذا القطاع من أهمية اجتماعية وتشغيلية؛

(د) إيلاء أهمية لموضوع حماية الموارد المائية من التلوث أو التدمير، نتيجة الأوضاع الأمنية غير المستقرة في المنطقة، ووضع خطة في هذا الخصوص؛

(هـ) هناك قصور كبير في مجال البحث العلمي لتطوير التقنيات المتعلقة بصناعة تحلية المياه، حيث تعتمد الدول العربية كلياً على الشركات والخبرات الأجنبية؛

(و) يفرض اختلاف الوفرة في مصادر الطاقة الأولية من بلد لآخر، وتفاوت المصادر المالية ومعدلات المعرفة والتكنولوجيا، على دول المنطقة، التكامل فيما بينها وكذلك التعاون الدولي في مجال نقل وتوطين تكنولوجيا الطاقة البديلة؛

(ز) ضرورة تعزيز دور القطاع الخاص للاستثمار في مشروعات الطاقة وتحرير أسواقها تدريجياً، مع ضمان استمرار تقديم كافة الخدمات طبقاً للمواصفات القياسية ومستويات الأداء العالمية؛

(ح) تعزيز استغلال الطاقة المتجددة بكافة صورها، رغم وفرة مصادر الطاقة الأولية والبترولية في المنطقة، لضمان التنمية المستدامة على المدى الطويل، ووضع وإقرار تشريعات جادة للحفز على هذا الاستخدام كطاقة أولية وكطاقة كهربائية، لا سيما في المناطق الريفية المحرومة.

دال- الأنظمة التكنولوجية

٣٠- أكدت الورقة المقدمة بعنوان "الأنظمة التكنولوجية: فرص وتحديات التنمية في دول غربي آسيا"، أنه لطالما كانت عملية تسريع الإنتاجية مرتبطة بشكل قوي باستيعاب الأنظمة التكنولوجية، وأن استيعاب أنظمة الابتكارات التكنولوجية شرط ضروري للنمو الإنتاجي. وتحتاج الإسكوا، في سياق مساهمتها في هذا المجهود، إلى التركيز على المشاريع ذات العائدات المرتفعة في قيمة أنظمة التكنولوجيا في المنطقة. ولا بد لأي برنامج يتعلق بالأنظمة التكنولوجية أن يأخذ شكله الملائم بحسب الحاجة إلى تغيير النموذج الحالي للعرض والطلب. كما أن رأس المال الفكري وكل أصول المعرفة يجب أن تكون مركزة على تسريع عجلة القيمة الاقتصادية وتقليص تكلفة ابتكار الأنظمة التكنولوجية وإنتاجها وتوزيعها (وغيرها من الأنظمة على حد سواء).

٣١- وتلا عرض هذه الورقة مناقشة عامة، أثار خلالها المشاركون عدداً من النقاط، أبرزها:

(أ) أصبح الاقتصاد المبني على المعرفة الهدف الرئيسي لمعظم المجتمعات، بحيث أصبحت التنمية مرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومع ذلك، فالتكنولوجيا ليست إلا أداة، كما قد يكون للتشغيل الأوتوماتيكي آثار سلبية في الدول النامية. وبالتالي يتوقف الأمر على الطريقة التي يتم بها استعمال التكنولوجيا المتقدمة؛

(ب) إن الفكرة القائلة إن التكنولوجيا المتقدمة تقلص اليد العاملة هي فكرة مغلوطة. فعلى العكس، قد تؤدي إلى فرص عمالة بأجور أعلى، كما قد تؤمن فرص عمل عديدة، إلا أن الشرط لذلك يتمثل في تطوير موارد بشرية لتلبية احتياجات السوق في مجال تكنولوجيا المعلومات؛

(ج) إن التعليم هو السبيل الأول الذي يتم من خلاله تكوين ونقل واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهناك حاجة ماسة في المنطقة إلى القيام بفحص دقيق لنظام التعليم وإعادة هيكلته بطريقة تمكن الأجيال القادمة من أن تكون أفضل تحضيراً وانسجاماً مع عالم مبني على المعرفة؛

(د) على القطاع العام أن يؤمن النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأوسع شريحة من المجتمع، مما يشمل تقليص كلفة استعمال أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالإضافة إلى تحسين بنيتها التحتية على النطاق الإقليمي ووفق المعايير العالمية؛

(هـ) تفتقر المنطقة العربية إلى سياسات أو رؤى مكتوبة لمواجهة تحديات الاقتصاد المبني على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعرفة، بالإضافة إلى العجز المزمن للشركات التجارية والمؤسسات الهندسية التي تتجه نحو دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(و) على كل الأطراف الفاعلة أن تبلور شراكات تتضمن المنظمات الدولية والقطاعين العام والخاص وهيئات المجتمع المدني، وخاصة الجامعات ومؤسسات الأبحاث. وعلى المنظمات الدولية، خاصة الأمم المتحدة، أن تساهم في تعزيز هكذا شراكات نظراً إلى قدراتها في مجال التشبيك؛

(ز) يمثل استخدام اللغة العربية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأنظمة المبنية على المعرفة، فرصة لخلق سوق واسع وفرص عمل كبيرة، إلا أنه يحتاج إلى المزيد من التطوير، الأمر الذي يتطلب استثمارات كبيرة للبحث والتطوير؛

(ح) تحتاج الحكومات العربية إلى العمل على القضاء على الاحتكار الذي يتحكم بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة. ويجب وضع خطط على المستوى الإقليمي، وبالتالي استخدام الموارد البشرية والمالية بفعالية أكبر وتخفيض التكاليف للمستهلك. ويمكن دراسة أفضل ممارسات الدول الرائدة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكييفها لتلائم الاحتياجات العربية.

هاء- العولمة: القضايا التجارية والاقتصادية

٣٢- ورد في الورقة بعنوان "اتجاهات العولمة والتحديات لمنطقة الإسكوا" أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات قد أعادت تحديد الطرق التي يعيش فيها الناس ويتفاعلون ويتعاملون مع بعضهم البعض، في الوقت الذي تنسحب فيه الدولة بشكل يفسح مجالات سياسية واقتصادية أمام السوق والقطاع الخاص. وأكدت أن الاقتصاد العربي، وخاصة في بلدان منطقة الإسكوا، يواجه تحديات تفرضها الديناميكية التنافسية الجديدة، حيث تفتح الدول أسواقها وتعيد هيكلة اقتصاداتها بتركيز أكبر على الصادرات، وترحيب أكبر بالاستثمارات الأجنبية. فالضعف البنيوي الذي يعاني منه الاقتصاد العربي يعيق قدرته على مواجهة هذه التحديات، إذ أن نجاح الدول العربية في ذلك يعتمد على بلورة خطة عمل جماعية. ولكن على العكس من ذلك، تقوم معظم الدول في المنطقة العربية بعقد اتفاقات تجارة حرة، يقوض بعضها اتفاقات التجارة الحرة العربية الحالية والمستقبلية.

٣٣- وأوردت الورقة التطورات التي لها تأثير كبير على المنطقة وهي: منظمة التجارة العالمية واستثناء النفط؛ ونهاية اتفاق الألياف المتعددة في المنطقة؛ والنزف المالي وتسرب رؤوس الأموال؛ والتقلب المتزايد في سعر الصرف وهبوط الدولار الأمريكي؛ وتدني حصة المنطقة من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر؛ والافتقار إلى الإدارة والمأسسة لحركة العمالة العربية (Arab Labor Mobility)؛ وانسحاب الدولة والزبائنية؛ وعدم وجود شركات أو تجمعات عنقودية كبيرة في المنطقة.

٣٤- وجاء في الورقة أنه ينبغي للاقتصاد العربي أن يتخطى بعض المشاكل البنيوية القاسية ويبني مصادر مستدامة للدخل ويبتكر ميزات تنافسية جديدة. كما يتوجب أن ترتكز التنمية المستدامة في المنطقة على

التنمية البشرية، والدخول المبرمج إلى الاقتصاد الحديث، وتحسين قدرات الدولة على التحول، وكذلك على استراتيجيات عربية للتعاون والعمل المشترك.

٣٥- وتلا عرض هذه الورقة مناقشة عامة، أثار خلالها المشاركون عدداً من النقاط، أبرزها:

(أ) يكمن تحويل النمو في المنطقة إلى نمو يولد العمالة ويعزز التنمية والدخل؛

(ب) يمكن للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات متعددة الأطراف أن تساعد المنطقة العربية على التفاوض في المنتديات العالمية، خاصة حول المسائل المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى عقد إقليمي يدفع باتجاه خطوات واقعية ملموسة نحو التكامل الإقليمي. كما ينبغي أن يقوم عقد اجتماعي جديد، داخل الدول العربية، يوفر شبكات سلامة اجتماعية ومؤهلات اقتصادية؛

(ج) يعتبر الإصلاح السياسي الهادف إلى ترشيد الحكم شرطا أساسياً لتنمية الموارد البشرية، والاستفادة من هذه الموارد في المواقع المناسبة التي تعكس مهاراتها وخبراتها؛

(د) لا يزال مخزون العمالة المتعلمة في المنطقة يتوسع، حيث يمكن أن يشكل ركيزة للنمو، إذا ما تم تغذيته واستثماره بالشكل الصحيح؛

(هـ) تفتقر المنطقة العربية إلى خريطة استثمار، فالمصارف تملك نسبة سيولة مرتفعة، إلا أن هناك نقصاً في دراسات الجدوى لتنمية القطاعات التي يمكن الاستثمار فيها. فلا بد من القيام بجهود لتشجيع المصارف العربية على تبني سياسات استثمار وإقراض مندفعة بشكل أكبر. وفي هذا الصدد، لا بد من دراسة القطاع المالي، بما في ذلك تأمين حماية المستثمرين في الأسواق العربية من خلال تعزيز حكم القانون؛

(و) يمكن للمنظمات الإقليمية والدولية أن تساعد في تنظيم تعاون وتضامن فعال بين الشركات، خاصة في القطاعات الصناعية والمالية والخدماتية، وذلك من خلال تأمين أشكال البنى والبرامج والاستراتيجيات الحديثة لمضاعفة قدرة هذه الشركات على العمل المشترك.

واو- السياسات الاجتماعية

٣٦- أكدت الورقة المقدمة بعنوان "العولمة والسياسات الاجتماعية" أن العالم العربي يواجه عدداً من التحديات المستقبلية التي يتعين معالجتها من خلال توسيع آفاق الخيال التنموي، وعدم حصر مشروعات التنمية في حدود ضيقة، وتطوير وترشيد عملية صنع القرار، والتفاعل الخلاق مع المتغيرات العالمية. وأهم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي لا بد من مواجهتها، هي الفقر والبطالة والأمية، ومعظمها ناتج عن عدم الإدارة الواعية للزيادة السكانية، حيث تأتي هذه المشكلة في صدارة التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في عدد من الدول العربية.

٣٧- وجاء في الورقة أنه إذا أصبحت مسؤولية التنمية اليوم موزعة بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، فإن هناك مجالاً للبحث عن الآليات الكفيلة بجعل جهود الشراكة في التنمية فعالة ومثمرة، وأهمها الاعتماد على البحث العلمي في العلوم الطبيعية والاجتماعية على السواء لدى اتخاذ قرارات التنمية، واستخدام التشريع بصورة فعالة، ووضع تخطيط دقيق لتمويل مشروعات التنمية، والتنسيق بين الموارد المختلفة بهدف حسن توزيعها.

٣٨- وأشارت الورقة إلى الترابط بين مختلف أوجه التنمية الاجتماعية وإلى ضرورة مراعاة التوازن في عملية التنمية بين الفئات الاجتماعية المختلفة، وبين القطاعات المتعددة، وبين الأقاليم الجغرافية، لضمان تنمية بشرية مستدامة ومتوازنة. وبالتالي هناك حاجة ماسة إلى إقامة "مرصد اجتماعي" عربي يقوم بمهمة الرصد الدقيق للمتغيرات الاجتماعية، ويؤدي وظيفة الإنذار المبكر للظواهر السلبية وضروب التوترات الاجتماعية التي يمكن أن ترافق عملية التنمية البشرية الشاملة. ويقتضي ذلك الاعتماد على نظريات ومناهج العلوم الاجتماعية بكل فروعها، وعلى وجه الخصوص مناهج الدراسات المستقبلية والاستشرافية.

٣٩- وتلا عرض هذه الورقة مناقشة عامة، أثار خلالها المشاركون عدداً من النقاط، أبرزها:

(أ) ضرورة جمع ونشر إحصاءات صحيحة وواقعية عن الأوضاع الاجتماعية في الدول العربية؛

(ب) لا يعاني الأميون في المنطقة العربية من البطالة، لكنهم يعانون من الفقر. أما البطالة فترتفع بين المتعلمين، خاصة الحاصلين على التعليم المتوسط، ثم تنخفض نسبياً عند مستوى التعليم الجامعي وما بعد الجامعي. وترتبط مشكلة الفقر بالتشغيل، أي التشغيل المنقوص الذي لا يوفر دخلاً كافياً؛

(ج) من الخطأ الخلط بين سياسة التشغيل وسياسة سوق العمل. فسياسة التشغيل ينبغي أن تكون شاملة لكل القضايا وأن تتضمن إجراءات على كل مستويات السياسية وعلى المستوى الاقتصادي الكلي وعلى المستوى القطاعي أيضاً؛

(د) يمكن أن تشكل اليد العاملة العربية في دول الوفرة المالية حلاً نسبياً لمسألة نقص اليد العاملة في بعض هذه الدول إذا ما تم تحسين كفاءة القوى العاملة العربية، وذلك في إطار مشروع تكاملي يعطى أفضلية لليد العاملة العربية؛

(هـ) ترتبط سياسة التشغيل ارتباطاً وثيقاً بسياسة الهجرة، ولكن حتى تستطيع سياسة الهجرة أن تحقق مراد سياسة التشغيل ينبغي أن تحترم المساواة بين اليد العاملة الأجنبية واليد العاملة الوطنية؛

(و) إن للثقة بين المواطنين ومؤسسات المجتمع أهمية خاصة، حيث تزداد الإنتاجية والمحصول الإبداعي كلما زادت الثقة، وبالتالي ترتفع معدلات التنمية. وتحتاج المجتمعات العربية إلى بنوك للتنمية أكثر مما تحتاج إلى صناديق المساعدات الاجتماعية؛

(ز) تستطيع الإسكوا وغيرها من المنظمات الدولية أن تساعد الدول الأعضاء على تطوير برامجها الاجتماعية، بما يناسب ظروف كل دولة. ويتضمن ذلك تطوير القدرات البشرية، إضافة إلى تطوير برامج الحماية الاجتماعية، وتحقيق الشراكة الفعلية بين الوزارات والإدارات المختصة ومؤسسات القطاع الأهلي؛

(ح) تحتاج المنطقة العربية إلى بناء منهج لتقييم السياسات الاجتماعية. وهنا أيضاً يمكن للإسكوا أن تلعب دوراً في إنشاء مركز إقليمي يقوم بهذه المهمة، إضافة إلى توصيف التحديات المنهجية ووضع مقترحات لمعالجتها. كذلك يمكن لهذه المنظمات أن تساهم في تقييم السياسات الاجتماعية في الدول العربية من ناحية منطلقاتها وأدائها وفعاليتها.

ثالثاً- تنظيم الأعمال

ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده

٤٠- عقد اجتماع الخبراء رفيع المستوى حول دور الإسكوا في خدمة دول المنطقة حتى عام ٢٠١٠ يومي ٢٤ و٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ في بيت الأمم المتحدة في بيروت.

باء- الافتتاح

٤١- افتتحت السيدة مرفت تلاوي، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للإسكوا، الاجتماع، وأوضحت الهدف منه وشددت على أهمية الوثيقة الصادرة عن القمة العالمية، وخصوصاً في ما يخص الربط بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان، والذي يمثل تطوراً نوعياً بالنسبة إلى العالم عموماً والمنطقة العربية خصوصاً.

٤٢- وفي سياق عرضها لمحاور الاجتماع والنتائج المتوخاة منه، طرحت السيدة تلاوي عدداً من الأسئلة أمام المجتمعين حول الوجهة التي تتجه إليها المنطقة على كل من الأصعدة السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وحول أسباب عجز المنطقة العربية عن مواجهة التحديات. وتساءلت عن أسباب عدم القدرة على العمل الجماعي في هذه المنطقة لمواجهة التحديات، وعن المتطلبات لتخطي ذلك.

٤٣- وسألت الأمين التنفيذي عن دور الأمم المتحدة، وخصوصاً الإسكوا، وإمكانية أن تتموضع بشكل يسمح لها بمعالجة الصعوبات المستقبلية التي تواجه هذه المنطقة، وما إذا كان ذلك يتطلب إعادة النظر في أولويات العمل المعتمدة في الإسكوا، أو زيادة المهام التي تقوم بها في الوقت الحاضر.

٤٤- وأوضحت السيدة تلاوي أن منطقة غربي آسيا لا تزال غير مستقرة سياسياً ويمكن القول إنها متفجرة، نظراً إلى الصراعات الدائرة في فلسطين والعراق، وتوتر العلاقات بين بعض الدول العربية، ودخول قوى إقليمية وعالمية في إطار هذه النزاعات بطريقة مباشرة وغير مباشرة، إضافة إلى تهديد الإرهاب، وتصاعد الانقسامات الدينية والعرقية في المنطقة. ولفتت في هذا السياق إلى اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء داخل الدول العربية وفيما بينها، وعدم تناغم المنطقة مع التطور التكنولوجي في العالم، وعدم جهوزيتها أمام التحديات الاقتصادية المترتبة على العولمة. واستعرضت عدداً من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة.

٤٥- وفي هذا السياق، أكدت السيدة تلاوي أن هناك أموالاً وفيرة في المنطقة، وأن هذه الأموال لا تذهب بكاملها إلى الأسواق الخارجية، كما كان الحال في الماضي. إلا أن أولويات الاستثمار الداخلي ما زالت تتجه إلى قطاع العقارات والبناء. وهذا ربما يحتاج إلى إعادة نظر، وإلى جهد مشترك لوضع خطة للاستثمار في المنطقة، بما في ذلك بلورة سياسات جديدة للقطاع المصرفي.

٤٦- أما بالنسبة إلى دور الإسكوا، فذكرت السيدة تلاوي المجتمعين بأنه بموجب توصيات وقرارات اللجنة الوزارية في دورتها الحادية والعشرين لعام ٢٠٠١، تم تحديد أولويات الإسكوا في المياه والطاقة، والعولمة والتكامل الإقليمي، وتكنولوجيا المعلومات، والسياسات الاجتماعية. كما طلبت الدورة إيلاء أهمية خاصة لإعادة البناء في الدول التي تعاني من الصراعات مثل فلسطين والعراق. ونتيجة لذلك، جرت إعادة هيكلة الإسكوا لإنشاء إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدارة العولمة والتكامل الإقليمي، ومركز المرأة. وتساءلت عن المجالات الجديدة التي يجب أن تركز عليها الإسكوا من أجل مساعدة الدول في مواجهة التحديات المشار إليها.

جيم- الحضور

٤٧- شارك في الاجتماع أكثر من عشرين مفكراً وباحثاً وعالماً من دول عربية مختلفة ومن الجاليات العربية في المهجر، بالإضافة إلى موظفين رفيعي المستوى في دوائر رسمية ومنظمات دولية ومستشارين لدى الإسكوا.

دال- جدول الأعمال

٤٨- اعتمد اجتماع الخبراء رفيع المستوى حول دور الإسكوا في خدمة دول المنطقة حتى عام ٢٠١٠ جدول الأعمال بالصيغة التالية:

١- إعادة الهيكلة التنظيمية والبرنامجية للإسكوا.

٢- قرارات القمة العالمية للعام ٢٠٠٥.

٣- احتياجات دول المنطقة ودور الإسكوا حتى عام ٢٠١٠ في المجالات التالية:

(أ) التكامل الإقليمي العربي؛
(ب) المياه والطاقة؛
(ج) التكنولوجيا؛
(د) العولمة (القضايا التجارية والاقتصادية)؛
(هـ) السياسات الاجتماعية.

٤- مناقشة التوصيات.

٥- ما يستجد من أعمال.

UNESCWA LIBRARY
20045927